14 October 2004
Arabic

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الأولى

البند ٥٨ من جدول الأعمال

صون الأمن الدولي - علاقات حُسن الجوار والاستقرار

والتنمية في جنوب شرق أوروبا

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الولايات المتحدة

الأمريكية: مشروع قرار

صون الأمن الدولي - علاقات حُسن الجوار والاستقرار والتنمية في جنوب

شرق أوروبا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن

والتعاون في أوروبا الموقعة في هلسنكي في ١ آب/أغسطس ١٩٧٥،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الأفنية^(١)،

وإذ تشير كذلك إلى قراراتها السابقة بشأن الموضوع، بما فيها القرار ٥٢/٥٧

المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣،

وإذ ترحب مع التقدير بالتعاون المتزايد فيما بين البلدان في منطقة جنوب شرق

أوروبا في المسائل ذات الصلة بالأمن، والاقتصاد والتجارة، والنقل، والتعاون العابر للحدود،

وحقوق الإنسان والعدالة، والشؤون الداخلية،

(١) انظر القرار ٢٠٥٥.

وإذ تكرر التأكيد على أهمية عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا في زيادة تعزيز التعاون والاستقرار الإقليميين، مما يشكل عنصرا رئيسيا في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، وإذ ترحب بالنتائج الإيجابية لاجتماع قمة عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا المعقود في ساراييفو في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤،

وإذ ترحب بالاستنتاجات التي خلص إليها اجتماع قمة المجلس الأوروبي الذي عُقد في نيسالونيك، باليونان، في ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وقرارات المجلس الأوروبي بشأن المبادئ والأولويات والشروط الواردة في الشراكات الأوروبية مع جميع بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب،

وإذ ترحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب في الوفاء بمعايير العضوية في الاتحاد الأوروبي، وترحب، في هذا السياق، بدخول اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب حيز النفاذ لأول مرة، وترشّح كرواتيا لعضوية الاتحاد الأوروبي،

وإذ تشدد على الأهمية الحاسمة للتنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن كوسوفو، صربيا والجبل الأسود، وإذ تؤكد، في جملة أمور، دور ومسؤولية بعثة إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو، التي تدعمها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، ودور ومسؤولية منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) وقوة كوسوفو التابعة لها في هذا الصدد،

وإذ تعيد تأكيد شرعية اتفاق ترسيم الحدود بين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود، الموقع في سكوبيي في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠١^(٢)، وإذ تشدد في ذلك الصدد على ضرورة تنفيذه،

وإذ تلاحظ أهمية مؤتمر أمن الحدود وإدارة الحدود المعقود في أوهريد، بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، يومي ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٣،

وإذ تشدد على الأهمية الحاسمة لتعزيز الجهود الإقليمية المبذولة في جنوب شرق أوروبا فيما يتعلق بتدابير تحديد الأسلحة، وإزالة الألغام، ونزع السلاح، وتدابير بناء الثقة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإذ يساورها القلق لاستمرار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في بعض أنحاء المنطقة، على الرغم من الجهود الجارية المبذولة في هذا الشأن،

(٢) A/56/60-S/2001/234، المرفق.

وإذ تؤكد دعمها لجميع المبادرات الإقليمية بشأن مكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها، بما في ذلك الأنشطة المتخذة على الصعيد الوطني من أجل جمعها وتدميرها،

وإذ تدرك أهمية الأنشطة الوطنية والإقليمية والدولية التي تضطلع بها جميع المنظمات ذات الصلة بهدف إحلال السلام، والأمن، والاستقرار، والديمقراطية، وإقامة التعاون، وتحقيق التنمية الاقتصادية، واحترام حقوق الإنسان، وحسن الجوار في منطقة جنوب شرق أوروبا،

وإذ تعيد تأكيد تصميمها على وجوب أن تعيش جميع الدول معا في جو من السلام وحسن الجوار،

١ - تؤكد من جديد الحاجة إلى الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة؛

٢ - تهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة وأجهزة الأمم المتحدة المعنية باحترام مبادئ السلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها، وحرمة الحدود الدولية، ومواصلة اتخاذ التدابير اللازمة وفقا للميثاق والتزامات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومن خلال مواصلة وضع الترتيبات الإقليمية، حسب الاقتضاء، لإزالة الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وللمساعدة في منع نشوب الصراعات في جنوب شرق أوروبا التي يمكن أن تفضي إلى تفكك الدول عن طريق العنف؛

٣ - تقر بالنتائج الإيجابية التي حققتها بلدان المنطقة وتحث تلك البلدان على تكريس المزيد من الجهود لتدعيم منطقة جنوب شرق أوروبا بوصفها منطقة للسلام، والأمن، والاستقرار، والديمقراطية، وسيادة القانون، والتعاون والتنمية الاقتصادية وتشجيع حسن الجوار واحترام حقوق الإنسان، ومن ثم الإسهام في صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز احتمالات تحقيق التنمية المستدامة والرخاء لجميع الشعوب في المنطقة بوصفها جزءا لا يتجزأ من أوروبا، وتسلم بدور الأمم المتحدة، ومنظمة الأمن والتعاون، في أوروبا، والاتحاد الأوروبي في التعزيز الناجح لنزع السلاح على الصعيد الإقليمي؛

٤ - تهيب بجميع المشاركين في ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، فضلا عن جميع المنظمات الدولية المعنية، مواصلة دعم الجهود التي تبذلها دول جنوب شرق أوروبا من أجل تحقيق الاستقرار والتعاون الإقليميين بحيث تتمكن من مواصلة تحقيق التنمية المستدامة والاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية؛

٥ - تهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تسهم في التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) بشأن كوسوفو، صربيا والجبل الأسود، فضلا

عن قراري مجلس الأمن ١٣٤٥ (٢٠٠١) المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١ و ١٣٧١ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛

٦ - **تؤيد** الجهود والأنشطة التي تضطلع بها في كوسوفو الأمم المتحدة وقوة كوسوفو من أجل إقامة كوسوفو مستقرة متعددة الأعراق، مما يسهم في مواصلة تحسين الحالة الأمنية العامة في المنطقة؛

٧ - **ترفض** استخدام العنف من أجل تحقيق مآرب سياسية، وتشدد على أن الحلول السياسية السلمية وحدها هي التي تستطيع أن تضمن تحقيق مستقبل مستقر وديمقراطي في جنوب شرق أوروبا؛

٨ - **تشدد** على أهمية حسن الجوار وتنمية العلاقات الودية فيما بين الدول، وتهيب بجميع الدول أن تحل المنازعات فيما بينها بالوسائل السلمية، وفقا للميثاق؛

٩ - **تحث** على تعزيز العلاقات فيما بين دول جنوب شرق أوروبا على أساس احترام القانون الدولي والاتفاقات الدولية، وفقا لمبدأي حسن الجوار والاحترام المتبادل؛

١٠ - **تسلم** بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وترحب بوجه خاص بالمساعدة التي يقدمها بالفعل الاتحاد الأوروبي وميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، فضلا عن الجهات المساهمة الأخرى، في تعزيز العملية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في المنطقة على المدى الطويل؛

١١ - **تؤكد** على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي في تنمية دول جنوب شرق أوروبا في المجالات ذات الأولوية للبنية الأساسية، والنقل، والتجارة، والطاقة، والبيئة، فضلا عن مجالات الاهتمام المشترك الأخرى؛

١٢ - **تؤكد أيضا** على أن التقارب بين دول جنوب شرق أوروبا والاتحاد الأوروبي سيؤثر بشكل إيجابي على الحالة الأمنية والسياسية والاقتصادية في المنطقة، فضلا عن إقامة علاقات حسن الجوار فيما بين الدول؛

١٣ - **تشدد** على أهمية مواصلة بذل جهود إقليمية وإقامة حوار مكثف في جنوب شرق أوروبا بهدف اتخاذ تدابير لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وبناء الثقة، فضلا عن تعزيز التعاون واتخاذ تدابير ملائمة على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع جميع الأعمال الإرهابية؛

١٤ - **تسلم** بخطورة مشكلة الألغام المضادة للأفراد والمخلفات المتفجرة للحروب في بعض أنحاء جنوب شرق أوروبا، وترحب في هذا الصدد بما تبذله بلدان المنطقة والمجتمع

الدولي من جهود لدعم الإجراءات المتعلقة بالألغام، وتشجع الدول على الانضمام إلى هذه الجهود ودعمها؛

١٥ - تحث جميع الدول على اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، وعلى مساعدة البرامج والمشاريع الرامية إلى جمع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتدمير المأمون للفائض من مخزونها، وتؤكد أهمية توثيق التعاون فيما بين الدول في جملة مجالات منها منع الجريمة، ومكافحة الإرهاب، والاتجار بالبشر، والجريمة المنظمة والفساد، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال؛

١٦ - تهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة أن توافي الأمين العام بآرائها بشأن موضوع هذا القرار؛

١٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والستين البند المعنون "صون الأمن الدولي - علاقات حسن الجوار والاستقرار والتنمية في جنوب شرق أوروبا".